مجلة السميط (SJ)
ردمد: (e- ISSN2953-2698)
العدد رقم 13، (ديسمبر 2023)

ظاهرة سوء استخدام المال العام: أسبابها وأحكامها وعلاجها في الفقه الإسلامي:

دراسة حالة زنجبار

حسن علي فؤي
abuurayya13@gmail.com
ناصر حمد بكار
nassor_h@hotmail.com
أستاذ الفقه بمركز البحوث والدراسات العليا، جامعة السميط، زنجبار، تنزانيا

قدمت في: يناير 2023، قبلت في أغسطس 2023 ونشرت في ديسمبر 2023.
© **مجلة السميط**

الملخص:
تناول هذا المقال مفهوم المال العام لغة واصطلاحا، وحكمه في دولة زنجبار، والعقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع ، وتطرق المقال لأسباب استخدام المال العام وطرق علاج ظاهرة سوء استخدامه ، واختتم المقال بالنتائج والتوصيات، والمصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية: سوء استخدام، المال العام، الفقه الإسلامي، زنجبار

Abstract:
This paper deals with the misappropriation of public funds in Zanzibar. It covers the concept of public funds in its profound meaning and the rules pertaining to state funds. Further, the paper explains the obstacles that impede the misappropriation of public money. The paper provides solutions against the misappropriation of public funds and finally presents the conclusion.

Keywords: Public Money, Misappropriation, Islamic Fiqh

إن الحمد لله رب العالمين نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونصح الأمة ومحى الظلمة وجاهد في الله حتى أتاه اليقين.

أما بعد؛

فإن أهمية المال شيء لا مرية فيه ، وقد خلقنا الله تعالى وهيأ لنا جميع ما نحتاج في معيشنا لنعيش حياة سعيدة، ونهانا عن تبذير وإضاعة المال والتلاعب به فقال الله تعالى: ﴿**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا**﴾[النساء، آية: 5.]

وللمال أنواع كثيرة، فمنها ما هو ملك للفرد، ومنها ملك للعام، وإن كان لكل منها حكم خاص، لكنا نجتمع على وجوب حفظه وعدم إسرافه وتقتيره، والذي يهمني في هذا البحث هو المال العام الذي هو ملك للأمة في أي وطن، وسوء استخدامه والأسباب التي أدت إلى ذلك، وعلاج هذه الظاهرة في ضوء الشريعة الإسلامية.
فحسن استعمال المال العام من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية في المجتمع، فيعطى كل ذي حق حقه الشرعي.
فالمال العام يجب أن يحفظ ويصان من أيدي العابثين وعدم إسرافه وتقتيره وإفساده وإتلافه وغير ذلك من المحرمات والممنوعات في الشريعة الإسلامية.

أهمية الموضوع

تظهر أهمية الموضوع في معرفة كل إنسان حكم المال العام في الشريعة الإسلامية وكيفية استعماله في المجتمع حتى تطمئن النفوس، ويعرف خطأ استعماله بغير حق وما يترتب عليه من العقوبات الدينية والدنياوية.

أسباب اختيار الموضوع.

من ضمن الأسباب التي دفعت الباحث إلى كتابة هذا الموضوع هو ندرة من كتب عنه في ضوء الشريعة الإسلامية مع اهتمام الشريعة الإسلامية بالمال العام ورعايته والتحذير من مخاطر إفساده وما يترتب على ذلك من العقوبات الدنيوية والأخروية، وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لتعالج ظاهرة سوء استخدام المال العام في دولة زنجبار بصفة خاصة.

مشكلة البحث

عموما وإساءة استخدام الموظفين له على وجه الخصوص، وعدم معرفة الناس حقيقة المال العام وطرق استخدامه، مما جعل القائمين عليه يتصرفون فيه كما يشاءون كأنه مال خاص بهم.

أهداف البحث

ومن أهم أهداف هذا البحث ما يلي:

1. بيان حقيقة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية.
2. بيان موارد المال العام.
3. بيان أوجه الفساد في المال العام وأحكامها في ضوء الشريعة الإسلامية.
4. بيان أسباب الفساد في المال العام وطرق علاحها.

أسئلة البحث

ومن أسئلة البحث ما يلي:

1. ما حقيقة المال العام في الشريعة الإسلامية؟
2. ما المصادر الحقيقية في جمع المال العام؟
3. ما الأسباب التي تؤدي إلى سوء استخدام المال العام؟
4. ما العلاج الشرعي لتجنب استخدام المال العام بصورة غير مشروعة؟

منهج البحث

ومن منهج هذا البحث ما يلي:

1. المنهج الاستقرائي: الذي يتحقق من خلال قراءة الكتب المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع للوقوف على المعلومات المرجوة والوصول إلى المقصود من هذا البحث.
2. المنهج الاستنباطي: بجمع أدلة وأقوال العلماء في هذا الموضوع مع الحكم على بعض المسائل المتعلقة بالبحث.
3. فضلاً عن إجراء المقابلات الشخصية مع بعض الأفراد المهتمين بالموضوع مثل وزارة المالية والاقتصاد والخبراء في مجال المال والاقتصاد، والمواطنين المعنيين بهذا الشأن.

الدراسات السابقة.

لم يقف الباحث على هذا الموضوع من خلال إطلاعه على المكتبة المتخصصة إلا أنه وجد بعض الكتب التي تحدثت عن المال ولكن ليس على الصورة نفسها التي تناولها هذا البحث.

ومن بين تلك الكتب كتاب "الاقتصاد الإسلامي" لعبد الله بن عبد المحسن الطريفي، وكتاب "المقاصد العامة للشريعة الإسلامية" ليوسف حامد العالم، وكتاب "الفقه الإسلامي وأدلته" لوهبة الزحيلي.

أما عن هذا البحث فهو يتحدث عن ظاهرة سوء استخدام المال العام، أسبابها وأحكامها وعلاجها في زنجبار، فأراد الباحث أن يتناول هذه الظاهرة موضحاً إياها وقد اقتراح طرق علاجها حتى يقيم الحجة على الناس ويكونوا على بينة من أمرهم ولتعم الفائدة على الناس أجمعين فيما يتعلق بكيفية صرف المال العام واستخدامه بشكل طيب

هيكل البحث

المحور الأول: مفهوم المال العام لغة واصطلاحا، وحكمه في دولة زنجبار وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم المال العام.

المطلب الثاني: مصادر المال العام لدولة زنجبار.

المحور الثاني: العقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع.

المبحور الثالث: سوء استخدام المال العام وفيه مطالبان:

المطلب الأول: أسباب سوء استخدام المال العام.

المطلب الثاني: نموذج لسوء استخدام المال العام.

المحور الرابع: علاج ظاهرة سوء استخدام المال العام.

المحور الأول: مفهوم المال العام لغة واصطلاحا، وحكمه في دولة زنجبار.

العام لغة: العمم: عظم الخلق في الناس وغيرهم، والعمم الجسم التام،...وأمر عمم: تام عام... وعمهم الأمر يعمهم عموما: شملهم، يقال عمهم بالعطية، والعامة: خلاف خاصة[1].

[1] ابن منظور، ت 711هـ، لسان العرب، طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العنبري، دار إحياء التراث العرب-بيروت، ط 3، سنة (بدون)، ج 9، ص: 405-406. والأزدي أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهورة اللغة، دار العلم للملايين-بيروت، ط 1، 1987م، 157/1.

واصطلاحا: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له، بوضع واحد دفعة واحدة من غير حصل[1].
ولهذا وصف المال بالعام بأنه: كل واحد من أفراد المجتمع له حق في ذلك المال.

مفهوم المال العام.

مفهوم المال العام: هو ما تعود ملكيته إلى الأمة، ويشمل أموالا منقولة وأخرى غير منقولة[2].
ومن أمثلة المال العام في العصر الحديث: (النفط، والصناعات، والمرافق العامة التي يعود نفعها على أبناء الأمة جميعا، مثل المدارس، والمسشفيات، والطرقات العامة، والجسور، والقلاع، والحصون)[3].

والمال لا يكون عاما إلا إذا توافرفيه شرطان هما:
1-أن يكون خاصا بالأمة أو الدولة.
2-أن يخصص لمنفعة العامة، فأصل المال العام أن يكون حقا لجميع أفراد الأمة[4].
والفرق بينه وبين المال الخاص: هو أن المال العام: ملكيته إلى الأمة وينتفع به أفراد الأمة جميعا، والمال الخاص: ما أعطى حق التصرف فيه الفرد أو مجموعة من الأفراد[5].
وبناء على ذلك، فلا يحل لشخص أن ينفرد بالمال العام ويستعمله وحده بغير إذن، ويجب رد المال إلى بيته أو إلى أي مكان معدا لحفظه وصيانته على الوجه اللائق.

ولا يسمى تذليلا ولا تحقيرا لمن أخذ المال ثم رده بعد انكشافه، بل إن ذلك يُعد نصرا له في الدنيا والآخرة.
فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (انصر أخاك ظالما أو مظلوما" فقال رجل: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلوما أرأيت إن كان ظالما كيف أنصره؟ قال:" تحجزه – أو تمنعه – من الظالم فإن ذلك نصره)[6].
وفي هذا دليل على وجوب نصر المظلوم، وعلى وجوب نصر الظلم على هذا الوجه الذي ذكره النبي ﷺ[7] ورفع الظلم عن الناس.

المطلب الثاني: حكم المال العام ومصادره وفيه فرعان:

الفرع الأول: حكم المال العام

وحكم المال العام أنه لا يجوز لشخص أن ينتفع به انتفاعا شخصيا فرديا.

---

[1] الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله (745-794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره عمر سليمان الأشقر، دار (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون)، ج 3، ص: 5، والدكتور عبد الكريم زيدان، الوجوز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط 1، 1425هـ-2004م، ص: 305.

[2] مجوعة من العلماء والدعاة المفكرين، مقالات موقع الألوكة، دار (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون)، ص:3.

[3] المرجع السابق، ص: 3.

[4] المرجع السابق، ص: 3.

[5] مجوعة من العلماء والدعاة المفكرين، مقالات موقع الألوكة، مرجع سابق، ص:9.

[6] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، كتاب الإكراه، باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط 1، 1433هـ-2012م، م 9، ص: 65، رقم الحديث 6957.

[7] شرحه وأملاه فضيلة الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سعد المرسلين، الإمام الفقيه، أبي زكريا يحيى بن شرف ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج 1، ص: 79.

ولو باستثماره والتجارة فيه، ولا شك أن هذا العمل يعتبر من أكل المال بالباطل ويدخل أيضا في باب الغلول[1].
وقد نهانا الله تعالى أن نأكل بعضنا حق بعض بالباطل وبجميع أنواع الظلم.
قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...﴾[سورة النساء، آية: 29.].

وقال ﷺ: (إن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة)[2].
ومعنى "يتخوصون في مال الله بغير حق" أي: يتصرفون في مال المسلمين بالباطل[3].
وروى الإمام البخاري[4] بسنده عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال:(استعمل النبي ﷺ رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال: هذا مالكم وهذا أهدي إلي، فقام النبي ﷺ فصعد على الممبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:"ما بال العامل نبعثه فيأتي يقول: هذا لك، وهذا لي؟ فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدي له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه...)[5].

الفرع الثاني: مصادر المال العام لدولة زنجبار.
ومصادر المال العام تختلف باختلاف البلدان فقد تكون بعض البلدان أكثر وبعضها أقل منها، وفي هذا البلد عنده مصادر متعددة للمال العام ، ولكن نقتصر من ذلك على ما يلي:

الأول: السياحة.
يوجد في هذا البلد مصادر كثيرة للمال في مجال السياحة ومن الممكن أن نقول أنه أعظم مصادر الأموال العامة في البلد[6].
الثاني: الضرائب.
وكذلك تجمع الدولة الكثير من المال من الضرائب، حيث تجد العمال يدورون حول البلاد في أوقات محددة بأمر الدولة فيجمعون الكثير من أموال الضرائب [7].
فالدولة تأخذ من الشركات المختلفة والتجار المتنوعة الرسوم، حيث تجمع الدولة من الشركات رسوما كثيرة، مثل شركة الكهرباء، وشركات الإعلانات، وكذلك شركات الجوالات التي تجمع مبلغاً كبيرا من المال لأن كثير من

[1] حسام الدين بن موسى عفانة، فتاوى حسام عفانة، فتاوى يسألونك، ، دار (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون)، ج 9، ص:174.
[2] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قوله تعالى (فإن لله خمسه)، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط 1، 1433هـ-2012م، م 4، ص: 224، رقم الحديث 3124.
[3] حسام الدين بن موسى عفانة، فتاوى حسام عفانة، مرجع سابق، 174/9.
[4] أبو عبد الله ممد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الحافظ الإمام في علم الحديث، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ، رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر، وقدم بغداد، واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضله وشهدوا بتفرده في علم الرحاية والدراية، ولد يوم الجمعة من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي ليلة السبت بعد الصلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، سنة 256هـ، (وفيات الأعيان وأبناء ابناء الزمان، ط 1، 1417هـ-1997م، ج 2، ص: 323-324، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان).
[5] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، كتاب الاحكام، باب هدايا العمال، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط 1، 1433هـ-2012م، م 9، ص: 194-195، رقم الحديث 7172.
[6] مقابلة بيني وبين المختصيين في مجلس الإرادات، يقع التاريخ 2021/02/9م Zanzibar-Mazizini.
[7] المرجع السابق.

الناس في البلد يملكونها ويستعملونها، ومعلوم أن استعمال الجوالات يتوقف على شراء رقم أو شريحة التي يتم إدخالها في الجوال ونتيجة لهذا تدخل بعض الأموال إلى خزينة الدولة.[1]

وكذلك في الكهرباء، لا تستعمل إلا بعد إدخال الرقم في الموضع المحدة بغرامة معلومة، وفي وقت الشراء واستعمالها تدخل بعض الأموال لخزينة الدولة.
وفي الإذاعات كذلك كثير من الناس يرسلون أخبارهم وفي الرديو كذلك ء والغالب الرديوا من مصدر الحقيقي في إيجاد المال في الدولة، لأن عامة الناس اليوم يحبون الأذاعة في حل أشياءهم حتى الدعوة العروس مثلا، وجميع الفرحة والمصائب الفردية والإجتماعية.[2]

الثالث: المساعدات المالية.

لا يوجد بلد لا يحتاج إلى المساعدة المالية، بل نشاهد حتى بعض الدول الكبرى لا تستغني عن المساعدات المالية وهذه من أكبر مصادر الدخل القومي لكثير من البلدان[3].

الرابع: الأوقاف.

ومن خلال الوقف تحصل الدولة على المال، لأن من الأوقاف بيوت كثيرة وكلها للأجرة يستأجرها شخص أو أشخاص ليسكنونها، ومن الأوقاف الحدائق مختلفة المنافع، فتجنى ا الثمار في حديقة الأشجار ويعود ذلك على الدولة بالنفع الكثير، ويبنى الدكاكين في الأرض القريبة من السوق، ومنها ما يحفر التراب للبناء وغيرها من المنافع، ومنها ما يخرج الأحجار للبناء كذلك، وترجع هذه الثروة كلها إلى الدولة[4].

الخامس: الموانى.

والميناء من أكبر مصادر الدخل القومي للدولة ، حيث تحصل الدولة على الكثير من المال بسبب النشاط التجاري والملاحي في الميناء، مثلا هذا يدخل الحملة وهذا ينزل الحملة وبعضهم يسافرون، وكلما كثرت االحملات والمسافرين زاد الدخل القومي للدولة، والعكس، ودائما يزداد النشاط التجاري كل يوم في الموانى، كذلك إذا كثرت الموانى كثرت الثروة كما هو مشاهد[5].

السادس: التأمين.

لغة: مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَمنِ، وَالْأَمْنِ، ضِدُّ الْخَوْفِ، وَالْأَمْنَةُ: الَّذِي يَثِقُ بِكُلِّ وَاحَدٍ، وكذلك الأُمَنَةُ، وَأَمِنْتُهُ، على كذا وَائْتَمَنْتُهُ بِمَعْنًى.[6]

---

[1] مقابلة بيني وبين مسعود محمد، مسؤول في مجلس الإدارات، يقع التاريخ 2021/02/9 Zanzibar-Mazizini.

[2] المرجع السابق.

[3] مقابلة بيني وبين سعيد سالم حماد، موظف صندوق الضمان الاجتماعي، يقع التاريخ 2021/02/8م Zanzibar-Kilimani.

[4] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتب هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بتاريخ 2021/02/05م Zanzibar-Kilimani.

[5] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتب هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بتاريخ 2021/02/05م Zanzibar-Kilimani.

[6] الجوهري، الصحاح في اللغة، دار (بدون)، ط (بدون)، سنة (بدون)، 23/1 .

واصطلاح: الإتفاق بين طرفين أو أكثر على تفتيت مخاطر وتوزيع آثارها على أكثر من واحد، سواء كان الإتفاق على طريق المعاوضة، أم عن طريق التبرع[1].

السابع: المطار الدولي.

وهذا كذلك من أكبر مصادر الدخل القومي للبلد ، لأن الناس أكثرهم مسافرين بالطائرة ومعلوم أن كثيراً من الضيوف يأتون من جهة المطار.

فالدولة تحصل على الأموال أولا بدخول الطائرات في البلد، حيث تدفع كل طائرة مبلغاً معلوماً من المال مقابل هبوطها في البلد وذلك حسب الترتيبات والاتفاقيات الدولية، كذلك كل شخص يسافر يدفع شيئا للدوله علم أو لم يعلم، والحملة كذلك لها قيمة معلومة تدفع لها[2].

إذا فبمجرد الدخول في المطار والسفر تجد أن مبالغ من الأموال ترجع إلى الدولة.

ويمكن أن نقول إن المواني والمطار هما ركنان أساسيان للدولة لتحصيل الكثير من الأموال، و لأهميتهما في كل دول العالم [3].

المحور الثالث: العقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع.

أما فيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع، فمن الممكن أن نقول إن هناك عقبات مختلفة لهذه المادة وذلك على النحو التالي:

الأولى: قلة الاهتمام بالمسئولية ومعرفتها.

ترى مثلا شخصا أعطي مسئولية على شيء من الأموال العامة ولكنه لا يعرف حقيقة أنه يوما سيسأل أمام الله تعالى على كيفية استخدامه لهذا المال العام، ومن ثمَّ، تجده لا يبالي بحقوق الناس.

وترى زوجة عمر بن عبد العزيز فاطمة بنت عبد الملك تقول" دخلت عليه أي على (عمر بن عبد العزيز) وهو جالس في مصلاه، واضعا خده على يده، ودموعه تسيل، فقلت له: ما بالك، وفيم بكاؤك؟ فقال: ويحك يا فاطمة، إني قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت، ففكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، واليتيم المكسور،والمظلوم المقهور، والغريب والأسير، والشيخ الكبير، والأرملة الوحيدة، وذي العيال الكثير والرزق القليل، فعلمت أن ربي سيسألني عنهم يوم القيامة، فخشيت ألا تثبت لي حجة، فلذلك أبكى"[4].

الثانية: جهل بحكم المال العام.

من الممكن أن يجهل عامة الناس حكم المال العام، ومن ثمَّ، يفعلون ما يشاؤون باستعمال الفكر الباطل أو بالعقلية السافهة، مثلا ظن كثير من الناس أن مال الدولة يكون ملك لقلة من الناس يتصرفون فيه كيفما يشاءون وبقية الناس

---

[1] ال الشيخ، محمد بن حسن بن عبد العزيز، عقد التأمين التجاري للتعويض عن الضرر حقيقته وحكمه، دار (بدون)، ط (بدون)، سنة (بدون)، ص: 26.

[2] مقابلة بيني وبين حافظ راشد زام مسؤول بمكتب كبير الإحصائيين، بتاريخ 2022/02/11م Zanzibar-Kilimani.

[3] المصدر السابق.

[4] المرجع السابق، ص:419.

ليس لهم نصيب في ذلك، لذلك لو رأى شخصا يتلف مال الدولة لا يبال ويقول إنه مالي فيفعل ما يريد وقد يصوبه بفعله هذا[1].

ولمعرفة العقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع ، قام الباحث بإجراء المقابلات والتساؤلات مع الجهات المختلفة والأفراد من ذوي الأهلية وذلك على النحو التالي:

أولا: مكتب كبير الإحصائيين.

قابل الباحث بعض المعنيين وسألهم عن الأسباب التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع حتى نرى انتشار الفساد فيه، فجمع كثيراً من الأجوبة المناسبة الجميلة التي لو صلحت على الوجه الحقيقي لزالت المشكلة السائدة اليوم[2].

ثانيا: هيئة الأوقاف والشئون الإسلامية.

دار الباحث دورته إلى دار الأوقاف وأراد أن يعرف العقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع، وكانت الأجوبة تتماثل كلها، وسهل على الباحث معرفة ذلك[3].

ثالثا: الأفراد من المجمع.

هنا اشتغل الباحث بتوزيع السؤال على عشرين شخصا من جميع أنحاء البلاد، منهم المعلمون ومنهم كبار المسئولين في القرى وغيرهم من المعنيين بالأموال العامة[4].

وكان الحال كالآتي:

السؤال: ما هي العقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشروع؟

الجدول رقم (1).

الجواب	العدد	النسبة
قلة الاهتمام بالمسئولية	22	59.4 %
الجهل بحكم المال العام	15	40.5%
الإجمالي	37	100%

يبدوا أن هناك كثير من العقبات التي تحول دون استخدام المال العام على نحو مشوع كما جاءت الإجابات عن ذلك وأن نسبة 59.4 % من المفحوصين قالوا بقلة الاهتمام بالمسئولية ومعرفتها، ونسبة 40.5% قالوا إن الجهل بحكم المال العام هو العقبة الأساسية.

[1] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتبة هيئة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ 2022/02/05م Zanzibari-Mazizini.

[2] مقابلة بيني وبين حافظ راشد زام، مسؤول بمكتب كبير الإحصائيين، بتاريخ 2022/02/11م Zanzibar-Mazizini.

[3] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتبة هيئة الأوقاف والشئون الإسلامية ، بتاريخ 2022/02/05م Zanzibari-Mazizini.

[4] مناقشة بيني وبين جمعة وناصر من الأفراد المجتمعيين، بتاريخ 2021/04/02م Zanzibar.

المطلب الأول: أسباب سوء استخدام المال العام.

مما لا يخفى على أحد أن سوء استخدام المال العام شيء لا ينفك عن الناس خاصة في زمننا هذا عفانا الله، وإذا بحثنا عن السبب في ذلك نجد أن هناك مجموعة من الأسباب لهذه الظاهرة في المجتمع والأمة كلها، منها:

الأول: إسناد الأمر إلى غير أهله.

نعم إذا أعطى شخص وظيفة ليس له حق فيها وليس عنده قدرة وصفة للقيام بها فجدير له أن يفسد ولا يصلح لأنه ليس أهل لذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة)[1].

قال العسقلان: إن إسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم وذلك من جملة الإشراط[2].

قلت: والساعة هنا فلا يلزم أن يكون القيامة حقيقة بل تشمل القيامة وضنك العيش والقلق النفسية، والخضومة بين الناس في البلاد وقتل وفساد كبير عفانا الله تعالى.

الثاني: قلة الخوف من الله تعالى.

فعلى الإنسان أن يراقب الله تعالى بأن يعلم أن الله تعالى يعلم كل شيء يقوم به من أقوال وأفعال واعتقادات، ويعلم أن الله يحاسبه يوم القيامة ويجازيه بما يوافق فعله.

وقال تعالى فيه: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[سورة الأنعام، آية: 59]. أي يعلم كل ما يغيب عن الخلق ولا يخفى عليه شيء، لأنه عالم بذاته لا يحجبه شيء، ليس كعلم من يعلم بغيره، فيحول بينه وبين العلم بالأشياء الحجب والأستار، فأما الله – سبحانه وتعالى – فعالم بذاته لا يعزب عليه شيء، ولا يكون له حجاب عن شيء[3].

وكذلك ما من ورقة على حقيقته في ورق النباتات، قبل السقوط ومعه وبعده، ولا حبة في ظلمات الأرض يريد على أشد حال التغيب، ولا رطب ولا يابس، أي إذا كانت هذه المحقورات معلومة فغيرها من الجلائل أحرى[4].

الثالث: الإعراض عن الدروس الإسلامية.

فهذا من آفة الدنيا اليوم حيث يُرغَّب الطلاب في دراسة العلوم الكونية ولا يهتمون بالدين ومن ثمَّ، فلا يعرفون الحلال من الحرام والحق من الباطل لأنهم اشتغلوا بالدنيا وما فيها ويعملون بها كذلك ولا يخافون سوء الحساب ولا يعرفونه بل ظنون أنهم يعيشون أمدا طويلا، ويتركون سدى[5].

---

[1] الحميدي، محمد بن فتوح، ت 488هـ، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، دار ابن حزم، لبنان – بيروت، ط 2، 1423هـ-2002م، 180/3، باب أفراد البخاري، رقم الحديث 1.

[2] العسقلاني، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر، 773-852، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، 1410هـ-1989م، 190/1.

[3] الماتريدي، أبو منصور، محمد بن حمد بن محمود، ت 333هـ، تفسير الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1426هـ-2005م، 105/4.

[4] الأندلسي، أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية، ت 518هـ، المحور الوجيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، سنة 1422هـ، 299/2.

[5] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتب الأوقاف والشؤون الإسلامية، بتاريخ 2021/02/05م -Zanzibar Kilimani.

الرابع: قلة الرواتب.

وهذا أيضاً من الآفات ومن أكبر أسباب سرقة وإتلاف المال العام وتدميره، لأن ما يجدونه الناس أقل مما يأكلونه، وقد يعطى الرجل حولي أربع مائة ألف شهرية، ولكنه ينفق شهرياً ست مائة ألف شهرياً، فماذا يصنع حتى لا يسرق من المال العام؟ فهذا محال، هدانا الله.

فهذا أبو بكر رضي الله عنه غداة استخلافه يخرج من داره حاملا على كتفيه لفافة كبيرة من الثياب، وفي الطريق يلقاه عمر ابن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فيسألانه:

إلى أين يا خليفة رسول الله؟

فيجيبهما: إلى السوق.

قال عمر: وماذا تصنع بالسوق، وقد ولّيت أمير المسلمين؟

قال أبو بكر: فمن أين أطعم عيالي.

قال له عمر: انطلق معنا نعرض لك شيئا من بيت المال.

وصحبهما الخليفة إلى المسجد حيث نودي أصحاب الرسول وعرض عليهم عمر رأيه في أن يعرض للخليفة (بدل تفرغ).

وفعلا فرضوا له كفافا...بعض شاة كل يوم ومائتي دينار وخمسين في العام، ثم زيدت بعد ذلك إلى شاة في اليوم وثلثمائة دينار في العام.[1]

الخامس:عدم الاشتراك بين العمال في العمل.

ومن الأشياء التي تزيل البركة بين الناس بل حتى في البلد، هو عدم التعاون بينهم والمساعدة قال تعالى:﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾[سورة المائدة، آية: 2].

يوصينا الله تعالى بالتعاون بيننا حتى تجتمع كلمة المسلمين وإذا كان الناس مجتمعين على أمر ويتعاونون فيه فلا يرجى الفساد حينئذ ولا يجترئ الرجل على أخذ شيء إلا بإذن، لأن كل واحد منهم كان مراقب للآخر وينظر ماذا يفعل في هذا المال.

ولتوثيق ذلك في واقع حياتنا اليومية في مجتمع زنجبار، لقد قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية مع بعض الجهات والأشخاص من ذوي العلاقة والإهتمام بالموضوع في وزارة المالية وهيئة الأوقاف الإسلامية ومكتب كبير الإحصائيين ومع الأفراد من ذوي العلاقة والخبراء في المال والاقتصاد.

وكانت العينة من كل ذلك 48 فردا وهاك تحليل إجاباتهم في تلك المقابلات التي دارت على إجابة سؤالين فقط.

بيان وتحليل معلومات المقابلات

السؤال الأول: هل تعرف المال العام؟

الجدول رقم (2)

الأجوبة	العدد	النسبة
نعم أعرفه.	17	35.41%

[1] خالد، محمد خالد، خلفاء الرسول، دار الجيل، مرجع سابق، ص: 72.

لا أعرفه.	25	52.08%
المتحيرين/الساكتين.	6	12.5%
الإجمالي	48	99.99%

من خلال الإجابة على السؤال الأول يتبين للباحث أن فهم المجتمع للمال العام قليل بالنسبة لمن يعرفه حيث نسبة المقابلين الذين أجابوا ب(لا أعرف) وصلت إلى 52.08%، بينما نسبة العارفين هي 35.41%، ونسبة المترددين هي 12.5%. ويبدو أن نسبة هذا الجهل من أكبر الأسباب التي تؤدي إلى سوء استخدامه.

السؤال الثاني: أذكر سببا من الأسباب التي ترى أنها تؤدي إلى سوء استخدام مال العام؟

وقد وزع الباحث هذا السؤال إلى 58 شخصا.

جدول رقم (3).

الأسباب	العدد	النسبة
إسناد الأمر إلى غير أهلها.	16	38.09%
قلة الخوف من الله تعالى.	10	23.8%
الإعراض عن الدروس الإسلامية.	3	7.14%
قلة الرواتب.	12	28.5%
عدم الإشتراك بين العمال في العمل.	1	2.38%

من خلال الإجابة على السؤال الثاني يتبين لدى الباحث أن فهم المجتمع للأسباب التي تؤدي إلى سوء استخدام المال العام كثيرة ومختلفة بحيث جاءوا بأسباب شتى ولم يسكت أحد بهذا السؤال وتقارب المعنى في أجوبتهم، بذلك كان نسبة المجيبين هكذا، إسناد الأمر إلى غير أهلها 38.09%، قلة الخوف من الله تعالى 23.8%، الإعراض عن الدروس الإسلامي 7.14%، قلة الرواتب 28.5% ، عدم الإشتراك بين العمال على العمل 2.38%.

ويظهر أن هذا السبب من أكبر الأسباب التي تؤدي إلى سوء استخدام المال العام.

المطلب الثاني: نموذج سوء استخدام المال العام.

من أمثالها أن ينفرد شخص بالمال العام ويستعمله في بيته، كالذين يأخذون الكتب الموقوفة على الجميع كالمصحف في المساجد أو في أي مكان بدعوى أنهم يقرءون في بيوتهم، فهذا لا يجوز.

فقد كان الصالحون الأولون لا يستعملون الأشياء العامة إلا بحق معلوم فلا يستعمل أحد بحق الآخرين.

فيجب على الكل أن يتق الله تعالى ويعلم أنه يوما سيسأل أمام الله تعالى، كما قال النبي ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الأمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع من أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته)[1].

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط 1، 1433هـ-2012م، م 2، ص: 13، رقم الحديث 903. والنيسابوري مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط 4، 1412هـ-1991م، ج 3، ص:1459 ، رقم الحديث 1829.

فلينتبه الإنسان إلى خطر الموقف يوم القيامة، خاصة الأمراء الدين يتولون أمر الناس، فقد ثبت عن النبي ﷺ قال: (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة)[1].

سئل الشيخ: عن سرقة الكهرباء من الشركة؟ علماً بأن الدولة لا تعطي حق المواطن في كل شيء.
فأجاب: لا يجوز سرقة الكهرباء، سواء أكان ذلك بالتلاعب بعدد الكهرباء، أو بالتحايل على عدم دفع الفواتير المستحق، أو بأي وسيلة أخرى، لما في ذلك من الغش والخداع وأكل أموال بالباطل.[2]
وكون الدولة لا تعطي المواطن حقه لا يبيح له ذلك سرقة المال العام فإن هذه الموارد من الكهرباء وغيرها ملك لعامة المسلمين، فالسرقة منها اعتداء على المال العام، وليس اعتداء على الحكومة أو مسئوليها فقط.[3]

وقد سئلت اللجنة الدائمة:
هل يجوز توقيف ساعة(عداد) الكهرباء أو الماء في دولة كافرة من أجل إضعاف تلك الدولة؟ مع العلم بأن الدولة تأخذ مني ضرائب ظالمة رغماً عني.
فأجابت:
لا يجوز، لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل.[4]
وسئلت اللجنة الدائمة أيضا:
هل يجوز التحايل للإمتناع عن دفع فاتورة الكهرباء أو الماء أو التليفون أو الغاز أو أمثالها؟ علما بأن معظم هذه الأمور تتولاها شركات مساهمة يمتلكها عامة الناس.
فأجابت:
لا يجوز، لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل، وعدم أداء الأمانة، قال تعالى:﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**...﴾[سورة النساء، آية: 58]. وقال تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[سورة النساء، آية: 29]

المحور الرابع: علاج ظاهرة سوء استخدام المال العام.
لكل داء دواء ودواء هذا المرض هو اختيار العمال المتصفون بالخير غالبا.
وكان عمر بن عبد العزيز يختار ولاته بعد تدقيق شديد، ومعرفة كاملة بأخلاقهم وقرراتهم، فلا يلي عنده منصبا إلا من رجحت كفتة كفائة وعلما وإيمانا[5].

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، كتاب الاحكام، باب من استرعي الرعية فلم ينصح، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط 1، 1433هـ-2012م، م 9، ص: 177، رقم الحديث 7150. والنيسابوري مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط 4، 1412هـ-1991م، ج 3، ص: 1460، رقم الحديث 21 (142).
[2] محمد صالح المنجد، فتاوى الإسلام سؤال وجواب، قام بجمعها، أبو يوسف القحطاني، وقام بفهرسها أبو عمر، 0886/1.
[3] المرجع السابق، 0886/1.
[4] المرجع السابق، 0886/1.
[5] مصطفى بدر، موسوعة التاريخ الإسلامي، مركز الراية للنشر الأعلام، بلد (بدون)، ط 1، 1430هـ-2010م، ج 1، ص: 370.

وجاء في وصية أبي بكر رضي الله عنه: إني استعملت عمر بن الخطاب فإن بر وعدل فذلك علمي به، وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب، والخير أردت ولكل امرئ ما كسب ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[1].

أولا: التعمق والاعتناء والغوص في الدين والشريعة لمعرفة الحلال والحرام.

إذ بمعرفتها يتق الناس شر الحرام ويخافون رب العالمين، وللأسف كثير من الناس يشتغلون بالدنيا أكثر من الآخرة، وهذا هو عين الخطإ.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[سورة الزمر، آية: 9.] .أي لا يستوي أبدا الذي يعرف الحق ومن لا يعرفه.

ثانيا: إعطاء الإمارة شخصا ذا عزيمة مع الله.

إذا كان الشخص عالما بحقوق الناس وحقه الشرعية وغلب على الظن أنه سيقوم على الناس بالعدل يعطى الإمارة، وإذا غلب على الظن أنه سيبتلي بالإمارة أو بالمال فلا يعطي لأن النبي ﷺ لم يقبل إعطاء الإمارة لأبي ذر مع أنه صحابي جليل لما رأى النبي ﷺ ما رأى فقال النبي ﷺ:(يا أبا الذرإني أراك ضعيفا، إني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم)[2]

وفي رواية: (يا رسول الله ألا تستعملني؟ فضرب بيده على منكبي ثم قال:" يا أبا الذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها)[3]

ثالثا: كتابة التقرير لجميع الأموال وطرق استعمالها وإيضاح ذلك بالفواتير ونحوها.

فيجب على العامل أن يكون له دفتر خاص للإيراد والصادر، فهذا يقلل الضياع من الأموال ويوصل الحق إلى أهله ويعرف طرف استخدام المال بوسائله المشروعة[4].

رابعا: تقوية أجهزة التفتيش والمراقبة العامة.

مثل الذين يراقبون الناس في العمل وكيفية تطبيقهم، ثم يوضع ترتيب معلوم أدبي لمن ترك الأمر مثلا أو تبذر في الأموال بأي نوع.

وسن قوانين صارمة تجاه المفسدين في الأموال العامة بعيدا عن المحاباة والمجاملة، وغيرها من الأداب الشرعية حتى يكون كل واحد على وعي كامل في وظيفته التي وكل بها ويقوم بجد واجتهاد على أدائها[5].

---

[1] الدينوري، ابن قتيبة، عيون الأخبار، موقع الورق، بلد (بدون)، ط (بدون)، ج 1، ص: 1.

[2] النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط 4، 1412هـ-1991م، ج 3، ص: 1458، رقم الحديث 1826.

[3] النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، ص: 1457، رقم الحديث 1825..

[4] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتبة هيئة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ 2022/02/05م Zanzibari-Mazizini.

[5] مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتبة هيئة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ 2022/02/05م Zanzibari-Mazizini.

ولتوثيق ذلك في واقع حياتنا اليومية في مجتمع زنجبار لقد قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية مع بعض الجهات والأشخاص من ذوي العلاقة والإهتمام بالموضوع في إ وزارة المالية وهيئة الأوقاف الإسلامية ومكتب كبير الإحصائيين ومع الأفراد من ذوي العلاقة والخبراء في المال والاقتصاد.
وكانت العينة من كل ذلك 76 فردا وهاك تحليل إجاباتهم في تلك المقابلات التي دارت على سؤال واحد فقط.
السؤال: ما هي الطرق والعلاج لظاهرة سوء استخدام المال العام؟
فكان علاج ظاهرة استخدام المال العام هي:

الجدول رقم (4).

الأجوبة	العدد	النسبة
التعمق والإعتناء والغوص في الدين والشريعة لمعرفة الحلال والحرام.	10	34.48%
إعطاء الإمارة شخصا ذا عزيمة مع الله.	12	41.37%
كتابة التقرير لجميع الأموال وطرق استعمالها وإيضاح ذلك بالفواتير ونحوها.	5	17.24%
تقوية أجهزة التفتيش والمرقبة العامة.	2	6.89%

فمن خلال هذه الأجوبة على هذا السؤال يتبين لدى الباحث أن فهم المجتمع لعلاج ظاهرة سوء استخدام المال العام فهما جيدا، فأجابوا بمختلف الأجوبة فظهر للباحث أن هذا العلاج في غاية الأهمية، حيث كان نسبة المجيبين هكذا، التعمق والإعتناء والغوص في الدين والشريعة معرفة الحلال والحرام 34.48%، إعطاء الإمارة شخصا ذا عزيمة مع الله 41.37%، كتابة التقرير لجميع الأموال وطرق استعمالها وإيضاح ذلك بالفواتير ونحوها 17.24%، تقوية أجهزة التفتيش والمرقبة العامة 6.89%.
فظهر للباحث على أن هذه الأشياء من أكبر العلاج لظاهرة سوء استخدام المال العام.

الخاتمة

نثبت جميع المحامد لله تعالى لأنه لم يخلق الخلق عبثا ولم يتركهم سدى، بل قدر كل شيء تقديرا، وهداه على وجهه اللائق له، فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون.
فمن حكمته لذلك أباح الله تعالى للعبد كسب المال من جميع طرق الحلال ليستفيد به، وجعل حفظ المال من أكبر مقاصد الشريعة الإسلامية التي بها تصلح الدنيا من الفساد، فجاءت الشريعة الإسلامية بقوانين تختص بالمال العام، كي تعلم الأمة أن المال العام له قيود وشروط يختص بها، فيجب على الأمة معرفتها وتطبيقها حتى تسلم الأمة من الظلمة والخسران، وتبتعد الجهالة في إباحة المال العام وأخذه بغير حقه الشرعي.
وحفظ المال العام له آثار وفوائد جمة في الفرد والمجتمع لا يحصى عددها.

نتائج البحث

1. أرشدت الشريعة الإسلامية الناس إلى مصادر الأموال وطرق الوصول إليها ووسائل استخدامها على نحو مشروع.
2. كثرة العقبات التي تحول دون استخدام المال العام في زنجبار على نحو مشروع على الرغم من وجود شرائع وأحكام زاجرة لمن يسيء استخدامه.
3. كثرة الأسباب التي تؤدي إلى سوء استخدام المال العام في المجتمع منها إسناد الأمر إلى غير أهله وما إلى ذلك.
4. قلة فهم المجتمع للمال العام فضلا عن جهلهم بحكمه.
5. إظهار وسائل وطرق علاج ظاهرة سوء استخدام المال العام المال مثل تقوية أجهزة التفتيش.

توصيات الباحث.

- على الجهات المختصة مراعات الدقة في توظيف العاملين بحيث يتم وضع السجل المناسب في المكان المناسب له.
- على مؤسسات الدولة القيام بالتوعية حول مفهوم المال العام وكل ما يتعلق به من أحكام الشريعة.
- ضرورة قيام العلماء بدورهم في تعليم الأمة كل ما يتعلق بأحكام المال العام.
- ضرورة إقامة دورات تدريبية للعاملين والموظفين في قطاعات المال العام وماذا يحق لهم وما يجب عليه.

المصادر والمراجع

- ابن منظور، ت 711هـ، لسان العرب، طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العنبري، دار إحياء التراث العرب-بيروت، ط 3، سنة (بدون).
- الأندلسي، أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية، ت 518هـ، المحور الوجيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، سنة 1422هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، كتاب وجوب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط 1، 1433هـ-2012م.
- الجوهري، الصحاح في اللغة، دار (بدون)، ط (بدون)، سنة (بدون).
- الحميدي، محمد بن فتوح، ت 488هـ، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، دار ابن حزم، لبنان – بيروت، ط 2، 1423هـ-2002م.
- الدينوري، ابن قتيبة، عيون الأخبار، موقع الورق، بلد (بدون)، ط (بدون).
- الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله، ت 794هـ، البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره عمر سليمان الأشقر، دار (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون).
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، ت 852هـ، تقريب التهذيب، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط (بدون)، سنة (بدون).
- ال الشيخ، محمد بن حسن بن عبد العزيز، عقد التأمين التجاري للتعويض عن الضرر حقيقته وحكمه، دار (بدون)، ط (بدون)، سنة (بدون).
- الماتريدي، أبو منصور، محمد بن حمد بن محمود، ت 333هـ، تفسير الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1426هـ-2005م.
- النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، ت 261هـ، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط 4، 1412هـ-1991م.
- حسام الدين بن موسى عفانة، فتاوى حسام عفانة، فتاوى يسألونك، ، دار (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون).
- خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، دار الجيل بيروت، طبعة جديدة منقحة ومفهرس 2001م.
- شرحه وأملاه فضيلة الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين من كلام سعد المرسلين، الإمام الفقيه، أبي زكريا يحيى بن شرف ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- مجوعة من العلماء والدعاة المفكرين، مقالات موقع الألوكة، دار (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون).
- محمد صالح المنجد، فتاوى الإسلام سؤال وجواب، قام بجمعها، أبو يوسف القحطاني، وقام بفهرسها أبو عمر، دار (بدون)، سنة (بدون)، ط (بدون)، بلد (بدون)، سنة (بدون).
- مصطفى بدر، موسوعة التاريخ الإسلامي، مركز الراية للنشر الأعلام، بلد (بدون)، ط 1، 1430هـ-2010م.

- مقابلة بيني وبين المختصيين في مجلس الإرادات، - بتاريخ 2021/02/9م Zanzibar-Mazizini.
- مقابلة بيني وبين مسعود محمد، مسؤول في مجلس الإدارات، - بتاريخ 2021/02/9 -Zanzibar Mazizini.
- مقابلة بيني وبين سعيد سالم حماد، موظف صندوق الضمان الاجتماعي بتاريخ 2021/02/8م Zanzibar-Kilimani.
- مقابلة بيني وبين عبد الوهاب يحيى أويس، مسؤول بمكتب هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، - بتاريخ 2021/02/05م Zanzibar-Kilimani.
- مقابلة بيني وبين حافظ راشد زام مسؤول بمكتب كبير الإحصائيين بتاريخ 2022/02/11م Zanzibar-Kilimani.
- مناقشة بيني وبين جمعة وناصر من الأفراد المجتمعيين، بتاريخ 2021/04/02م Zanzibar.